شدد على أهمية سن تشريعات صارمة للحفاظ على الحياة الفطرية في البلاد

«الأبحاث»: زيادة مساحات المحميات تعكس اهتمام الكويت بالبيئة

طلاب المدارس يشاركون في عملية زراعة النباتات

الشيخ عبدالله الأحمد و د. سميرة السيد خلال الجولة بمنطقة الليباح

سميرة السيد لتحدث لوسائل الأعلام

زراعة النباتات في محمية الليباح

قالت المدير العام لمعهد الكويت للابحاث العلمية الدكتورة سميرة السيد عمر أمس ان الكويت أولت اهتماما كبيرا بحماية الحياة الفطرية عبر زيادة مساحة المحميات الطبيعية.

وأضافت السيد عمر في كلمة لها على هامش تنظيم المعهد (اليوم البيئي في محمية الليباح) تحت عنوان (اعادة تاهيل النظام البيئي الصحراوي لمركز الحياة الفطرية بمنطقة الليباح) ان صحراء الكويت ومكوناتها تعد ثروة حقيقية يجب الحفاظ عليها وتنميتها واعادة تاهيلها.

وبينت ان الاستخدام المستدام للاراضي والاستغلال الذكي للموارد يعد حجر الزاوية في إدارة تلك الثروة.

وافادت ان منطقة الليباح تعرضت في العقود الأربعة الماضية الى ضغوط بيئية شديدة بسبب "الاستغلال المفرط لمواردها الطبيعية من الرمال والصلبوخ وغياب التشريعات المنظمة للصيد علاوة على تعرضها للرعي الجائر والأنشطة العسكرية" ما أثر في الحياة الفطرية وتسبب بفقدان التنوع الحيوي وتدني إمكانات التربة وتشوه سطح الأرض وتغير ملامحها الطبوغرافية وعليه تظافرت الجهود لإعادة تاهيل تلك المنطقة.

وأوضحت ان مساحة هذه المحمية تقارب 179 كيلو مترا مربعا وقد اقيمت بمبادرة من لجنة متابعة القرارات الأمنية التابعة لمجلس الوزراء ومشاركة العديد من الجهات بالدولة منها معهد الأبحاث والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وغيرها.

وذكرت ان (الليباح) من المحميات المهمة بدولة الكويت لموقعها الاستراتيجي ولقربها النسبي من المناطق السكنية اذ تقع في شمال مدينة الجهراء وتحيط بمنطقة المطلاع.

ولفتت السيد عمر إلى ان الكويت ادركت أهمية المنطقة اذ وافق مجلس الوزراء بتاريخ 26 ديسمبر 2015 على توصية لجنة الخدمات العامة بشأن مقالع الصلبوخ سابقا في الليباح لتكون مركزا لتنمية الحياة الفطرية التابع لمعهد الابحاث وتم تكليف المجلس الأعلى للبيئة باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحويلها إلى محمية طبيعية في ضوء أحكام القانون حماية البيئة.

اكدت اهمية سن تشريعات بيئية صارمة لها دور فاعل في الحفاظ على الحياة الفطرية في الكويت وإعادة النظر في أنماط استخدامات الطاقة واستهلاكها من المياه والغذاء وتبني نهج جديد وفكر مستنير للممارسات والسلوكيات تجاه البيئة ومواردها والاستفادة من مستحدثات البحث العلمي والتطوير التقني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وبشان المتطلبات العلمية والبحثية لتطوير منظورنا البيئي قالت ان هناك حاجة إلى تاصيل مبدأ الانتماء للبيئة لدى الأجيال الجديدة وتنمية الإدراك الشعبي للقضايا البيئية وتعزيز مشاركة الجماهير في وضع وتصميم وتنفيذ خطط حماية وتنمية التنوع الحيوي وبرامج التخضير وتعميق فلسفة ونهج التنمية المستدامة والإنصاف بين الأجيال.

من جانبه قال المدير العام للهيئة العامة للبيئة رئيس مجلس ادارتها الشيخ عبدالله الأحمد في كلمة مماثلة ان مثل هذه الفعاليات تسعى إلى الارتقاء بالوعي البيئي المستدام بين المواطنين والمقيمين وتوعية الطلبة بأهمية البيئة الصحراوية وغرس المبادئ البيئية في اذهان الأجيال القادمة ومتخذي القرار.

واضاف ان إحياء هذه الفعالية يؤكد الحرص على المحافظة على البيئة البرية ومواردها والاهتمام بحمايتها بكل ما نملك من إمكانات علمية وتكنولوجية مثمنا جهود المعهد ومؤسسات الدولة المختلفة في غرس هذه المبادئ ونشر التوعية البيئية.

واوضح ان مساحة المحميات الطبيعية في الكويت تغطي 15 بالمئة من مساحة البلاد وهناك توجه الى زيادتها مؤكدا أهمية مشروع محمية الليباح التي تعد مثالا واقعيا وناجحا في إعادة تاهيل بيئة تلك المنطقة بعد تدميرها بسبب الدراكيل واستخراج الصلبوخ اذ تحقق هذا الانجاز بفضل الجهود المشتركة من قبل مختلف الجهات المشاركة.

وذكر ان زيادة الغطاء النباتي في البلاد هو واجب وطني وعليه تم اليوم زراعة الاف الشتلات من العرفج والأرطة وغيرها من النباتات المناسبة لبيئة البلاد التي حولت المنطقة من أكثر المناطق تضررا في العالم وفقا لتصنيف الأمم المتحدة إلى منطقة مزدهرة عبر تاهيلها واعادة احياء الحياة الفطرية فيها.

وأكد الشيخ عبدالله الحمود ان هذا العمل البيئي يتوافق مع مقررات اتفاقيات (ريو) الثلاثة الخاصة بمكافحة التصحر والتنوع البيولوجي وتغير المناخ التي وقعت عليها الكويت مؤكدا ان الكويت ملتزمة بمعاهداتها الدولية البيئية كافة.

- صحراؤنا البلاد ومكوناتها تعد ثروة حقيقية يجب الحفاظ عليها وتنميتها وإعادة تأهيلها
- الاستخدام المستدام للأراضي والاستغلال الذكي للموارد حجر الزاوية في إدارة مواردنا
- منطقة الليباح تعرضت إلى ضغوط بيئية شديدة بسبب الاستغلال المفرط لمواردها الطبيعية
- الأحمد: مساحة المحميات الطبيعية في الكويت تغطي 15 % من البلاد وهناك توجه إلى زيادتها

وكيل وزارة الداخلية يستقبل لجنة مطابقة قواعد العفو الأميري

الدوسري: المكرمة الأميرية تترجم البعد الإنساني للقيادة العليا الحكيمة

الدوسري يتسلم نسخة من كشوف الأسماء المشمولين بالمكرمة الأميرية السامية

تنفيذاً للرغبة الاميرية السامية بالعفو عن بقية العقوبات المحكوم بها على بعض النزلاء ولتوجيهات نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الفريق م. الشيخ خالد الجراح استقبل وكيل وزارة الداخلية الفريق محمود الدوسري أمس وكيل الوزارة المساعد لشؤون المؤسسات الإصلاحية وتنفيذ الأحكام اللواء / عبد الله المهنا ومدير عام الإدارة العامة لتنفيذ الاحكام رئيس لجنة مطابقة كشوف العفو الأميري للعام 2018 اللواء حقوقي فراج الزعبي حيث رفعا إليه نسخة من كشوف بأسماء المقترح شمولهم بالمكرمة الأميرية السامية لعام 2018 تمهيدا لإحالتها إلى الديوان الأميري للتدقيق واعتمادها وإصدار مرسوم أميري بها.

وتوجه الفريق الدوسري بالشكر والتقدير لكل من ساهم في مشروع العفو الأميري وللجان المتخصصة وأكد الفريق الدوسري أن تلك المكرمة الأميرية تترجم البعد الإنساني للقيادة الحكيمة التي تشدد دائماً على وضع الأولوية للاعتبارات الإنسانية ودعما للبرامج التاهيلية في المؤسسات الإصلاحية واستعرض مع لجنة مطابقة كشوف العفو الأميري ما انجزته من اعمال.

وجاء عمل اللجنة ترجمة لقرار تشكيلها ومنحها الوقت لتقوم باعمالها ما يعكس الأهداف الإنسانية التي تضمنتها المكرمة الأميرية لصاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد والتي جسدت المشاعر الأبوية والإنسانية السامية لسموه حفظه الله.

وجدير بالذكر ان قرار تشكيل اللجنة صدر في 3 يناير 2018 حيث تضمنت اختصاصاتها تدقيق ومطابقة كشوف العفو الأميري لعام 2018 والتي تم إعدادها من قبل لجنة إعداد الاستمارات والكشوفات وذلك وفقا للضوابط والقواعد الخاصة بمرسوم العفو الأميري وحدد القرار مدة عمل اللجنة بشهرين اعتباراً من تاريخ تشكيلها.

وبدأت دراسة ملفات النزلاء لبحث من تنطبق عليهم شروط العفو المقررة والتي انطلقت في يناير الماضي حيث تشمل قواعد العفو كافة القضايا ما عدا أمن الدولة ومن الشروط حسن السير والسلوك للنزيل أثناء مدة تنفيذ الحكم.

الكندري: الكشف على 90 محلاً ورفع 103 إعلانات وتحرير 29 مخالفة

«البلدية»: حملات متواصلة لرصد أي مخالفة

تسجيل احدى المخالفات

كشفت إدارة العلاقات العامة في بلدية الكويت عن قيام مراقبة المحلات والإعلانات بإدارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية بفرع بلدية محافظة العاصمة بحملة على منطقتي الري والشويخ الصناعية للتأكد من صلاحية التراخيص مسفرة عن الكشف على 90 محلا.

و في هذا الصدد أوضحت مدير إدارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية إيمان الكندري بأن الحملات التفتيشية التي تم تنفيذها من قبل مراقبة المحلات والإعلانات كان هدفها الحد من المخالفات وقد اسفرت تلك الحملات بالكشف على 90 محل فضلا عن تحرير 29 مخالفة اعلان تضمنت إقامة إعلان خاص بالنشاط بدون ترخيص ، عدم تجديد ترخيص الاعلان و عدم إقامة اعلان تعريفي للنشاط.

وأكدت الكندري على أن المراقبة قامت برفع وإزالة 103 إعلانات مخالف من الشوارع والميادين والساحات العامة، مؤكدة على ان الحملات متواصلة لرصد اي مخالفة وإتخاذ الإجراءات القانونية بحقها على الفور.

ومن جانبها دعت إدارة العلاقات العامة الجميع في حال وجود اي شكوى تتعلق بالبلدية الاتصال على الخط الساخن 139 الذي يعمل على مدار الساعة او التواصل عبر حسابات البلدية @kuwmun بمواقع التواصل الاجتماعي.